



«استئناف أمن الدولة» تؤيد حبس محمد المطير 5 سنوات بتهمة الإساءة إلى مسند الإمارة و3 سنوات بتهم إذاعة أخبار كاذبة والإساءة إلى النائب العام

عبدالكريم أحمد

أيدت دائرة أمن الدولة وجرائم الأعمال الإرهابية في محكمة الاستئناف أمس حكم محكمة أول درجة بحبس النائب السابق محمد المطير لمدة 5 سنوات مع الشغل والنفاذ.

وأحيل المطير إلى المحاكمة في هذه الدعوى بتهم الطعن في حقوق صاحب السمو الأمير وسلطته ونسب قول إلى سمو الأمير دون إذن خاص، والإخلال بالاحترام الواجب لرئيس مجلس القضاء الأعلى، وإهانة رئيس وأعضاء مجلس القضاء الأعلى وأعضاء النيابة العامة، ومحاولة التأثير على قضاة المحكمة

الدستورية عن طريق الأمر والطلب لإصدار حكم لصالحه، إضافة إلى إساءة استخدام وسائل التواصل الاجتماعي. كما أيدت المحكمة حكم أول درجة بحبس المطير 3 سنوات مع الشغل والنفاذ، بدعوى يتهم فيها بنشر أخبار كاذبة والإساءة إلى النائب العام.

بتوجيهات من النائب الأول لرئيس مجلس الوزراء ووزير الداخلية

«الداخلية»: كبس 21 صهريجاً وشاحنة استخدمت في سرقة الديزل المدعوم من الدولة والاتجار به

بعض مالكي الصهاريج قاموا بتأجيرها بنظام التضمين مع علمهم باستخدامها في نشاط غير مشروع



والصهريج جار سحقة

كل من يستخدم الآليات والمعدات في ارتكاب الجرائم الغير مع علمه باستخدامها في أنشطة غير مشروعة، ولترسيخ احترام القانون وحماية المال العام وصون موارد الدولة.

مالكي الصهاريج قاموا بتأجيرها بنظام التضمين مع علمهم باستخدامها في هذا النشاط غير المشروع، مما أسهم في تسهيل عمليات جميع الديزل المسروق ونقله والاتجار به، مشيرة إلى ان هذا الإجراء لردع



جانب من الشاحنات التي استخدمت في السرقة قبل الكبس

والشاحنات في القضية الأولى و(13) في القضية الثانية، وذلك بعد تسجيل القضيتين واستكمال جميع الإجراءات القانونية وإجراءات النيابة العامة المتعلقة بهذه المضبوطات. وأضافت: تبين أن بعض

سرقة الديزل المدعوم من الدولة وتجميعه ونقله وإعادة بيعه، وذلك في إطار التصدي لهذه الجرائم وحماية المال العام. وذكرت الوزارة في بيان لها ان عملية الكبس شملت (8) من الصهاريج

بتوجيهات من النائب الأول لرئيس مجلس الوزراء ووزير الداخلية الشيخ فهد اليوسف أعلنت وزارة الداخلية انه تم كبس (21) من الصهاريج والشاحنات التي ضبطت في قضيتين منفصلتين لاستخدامها في

«الأنباء» تنفرد بنشر أحدث إحصائية للإدارة العامة لمكافحة المخدرات

ضبط 4,19 ملايين حبة مخدرة و5400 كيلو بودرة «لاريكا» و96 كيلو حشيش وشبو وماريفوانا في يوليو وأغسطس

- 15 قضية جلب و72 «اتجار» و244 قضية تعاط و5 قضايا جنح خمور للنيابة
- إبعاد 241 وافداً وتلقي 109 بلاغات إدمان من الجنسين ولا وفيات خلال 60 يوماً
- 395 قضية حيازة مخدرات وتوقيف 503 متهمين بالجلب والاتجار والتعاطي
- 4 مسدسات و2 كلاشنكوف و5 MP و8 طلقات بحوزة متهمين بقضايا مخدرات

خلال الشهرين الماضيين عن عدم تسجيل أي حالة وفاة. وأكد المصدر أن رجال الإدارة العامة لمكافحة المخدرات يخوضون معركة أمنية مفتوحة لا تعرف التهاون أو التراجع في مواجهة شبكات إجرامية جعلت من المخدرات تجارة عابرة للحدود تستهدف المجتمع وأمنه واستقراره وشبابه ومستقبل أجياله. وأوضح أن جهود رجال مكافحة تاتني مدعومة بتوجيهات وإشراف نائب رئيس مجلس الوزراء ووزير الداخلية الشيخ فهد اليوسف، الذي يضع مكافحة المخدرات في مقدمة أولويات العمل الأمني، ويوفر لرجال مكافحة الدعم والإمكانات اللازمة، ويحرص على تذليل العقبات أمامهم وتمكينهم من أداء واجبه في التصدي لتجار السموم ومروجيها.

متهمين في قضايا الجنح. وأظهرت الإحصائية عن إبعاد 241 وافداً من مختلف الجنسيات على خلفية قضايا مخدرات، فيما تلقت الإدارة العامة لمكافحة المخدرات 109 بلاغات من ذوي التعاطين، بينهم 89 ذكراً و20 أنثى. وفي إطار ضبط الأسلحة المرتبطة بالقضايا، تمكن رجال مكافحة من ضبط 4 أسلحة من نوع مسدس، وسلاح من نوع MP5، وسلاحين من نوع كلاشنكوف، وسلاح آخر لم تتضح تسميته في الإحصائية، إضافة إلى 8 طلقات نارية. وقال مصدر أمني ان نتائج العمل والجهود التي يبذلها رجال الإدارة العامة لمكافحة المخدرات، بالتزامن مع تطبيق قانون المخدرات الجديد، أسفرت



العديد الشيخ حمد اليوسف



العديد محمد قبايزرد

15 قضية سجلت ضد مجهول، و44 قضية جنح مخدرات، و5 قضايا جنح خمور. وبحسب الإحصائية، فقد بلغ عدد المتهمين في قضايا المخدرات 503 متهمين، بينهم 19 متهما في قضايا الجلب، و112 في قضايا الاتجار، و315 في قضايا التعاطي، و50 في قضايا جنح المخدرات، و7

عن ضبط 4 ملايين و193 ألفاً و670 حبة مخدرة، إلى جانب كمية كبيرة من بودرة «لاريكا» بلغت، وفق الإحصائية، 5 أطنان و400 كيلوغرام. وأوضحته الإحصائية إحالة 395 قضية إلى نيابة المخدرات والخمور، بينها 15 قضية جلب، و72 قضية اتجار، و244 قضية تعاط،

منصور السلطان

كشفت إحصائية للإدارة العامة لمكافحة المخدرات، والتي حصلت «الأنباء» على نسخة منها، عن حجم النشاط الفاعل خلال شهري يوليو وأغسطس، وتحديداً خلال الفترة من 1 يوليو حتى 31 أغسطس، حيث أسفر عن ضبط نحو 96 كيلو مخدرات، بواقع 52 كيلوغراماً و677 غراماً و30 مليلغراماً من مادة الحشيش، و25 كيلوغراماً و422 غراماً و5 ليترات من مادة الشبو، وكيلوغرام و330 غراماً من الهيروين، و17 كيلوغراماً و951 غراماً و100 مليلغرام من الماريغوانا، إضافة إلى 2 كيلوغرام و162 غراماً و127,135 من مادة الكيميكال، و676 غراماً من الكوكايين، ومصادرة 248 زجاجة خمر. وأسفرت الضبطيات

مباحث الشامية، استعانوا بتسجيلات كاميرات المراقبة في المول، والتي أظهرت شخصاً يستولي على الحقيبة، ثم غادر المكان واستقل مركبة.

وأوضح أن رجال المباحث تمكنوا من خلال تنبؤ المركبة والاستدلال على بياناتها عبر لوحة الأرقام بالتنسيق مع الإدارة العامة للمرور، من تحديد هوية المتهم وضبطه.

ويمواجهته بالتحريات وتسجيلات كاميرات المراقبة، اعترف المتهم بارتكاب الواقعة، وأرشد عن المكان الذي تخلص فيه من محتويات الحقيبة، حيث عثر بحوزته على حافظة النقود، فيما كان قد ألقى الهويات والمستندات في حاوية قمامة.

سلب «آيفون 15» من شاب و450 ديناراً من واند «بصفة أمنية» في «سلوى» و«الفروانية»

أحمد خميس

شرع رجال المباحث الجنائية في التحقيق بواقعتي سلب بالقوة منفصلتين شهدتهما محافظتا حولي والفروانية، بعد تعرض شاب مصري لمحاولة خطف وسلب هاتفه، فيما أبلغ عامل هندي عن تعرضه للسلب والاستيلاء على 450 ديناراً من قبل شخصين، أحدهما ادعى أنه من رجال الأمن. وقال مصدر أمني لـ«الأنباء» إن شاباً مصرياً يبلغ نحو 18 عاماً أبلغ عن تعرضه لمحاولة خطف والاعتداء عليه وسحب هاتفه «آيفون 15» من يده بالقوة، وذلك في ساحة ترابية بمنطقة سلوى.

واتهم المبلغ مجموعة من الأشخاص، بينهم شخصان تمكن من تحديدهما، بالاعتداء عليه، مشيراً إلى أن آخرين كانوا يرققونهم. وأضاف، بحسب أقواله، أن عدداً من المتهمين كانوا يحملون آلات حادة «سكاكين».

لأشتراطات السلامة والوقاية من الحريق. وقالت قوة الإطفاء إن الحملة أسفرت عن غلق إداري وتحريم إخطارات وإنذارات لعدد 74 منشأة، وذلك بسبب عدم استيفائها للأشتراطات الخاصة بقوة الإطفاء العام بالإضافة إلى اشتراطات الجهات الأخرى.

قامت قوة الإطفاء العام مساء الاثنين بحملة تفتيشية في محافظة العاصمة بمنطقة الشويخ الصناعية، وذلك بالتعاون مع عدة جهات حكومية وهي وزارة الداخلية ووزارة التجارة والهيئة العامة للبيئة، وتهدف الحملة إلى رصد المباني والمنشآت المخالفة

.. وأنقذت شخصين من الفرق بحالة صحية جيدة قباله «أبوالحصانية»



تعاملت فرق إطفاء مركز السالمية للإطفاء والإنقاذ البحري ومركز إطفاء القرين صباح أمس مع بلاغ حالة غرق شخصين قباله منطقة أبوالحصانية.

وذكرت قوة الإطفاء العام انه تم إنقاذهما من داخل البحر وهما بحالة صحية جيدة. إلى ذلك شدد مصدر في قوة الإطفاء العام على ضرورة تجنب السباحة في أماكن محظورة.

احتجاز مواطن اعتدى على مباحث المطار في نظارة الجليب

عبدالله قنيس

أمر محقق مخفر شرطة الجليب باحتجاز مواطن على ذمة قضية اعتداء بالضرب على رجلي مباحث من إدارة مباحث المطار، فيما لم يستبعد مصدر أمني الاستعانة بكاميرات المراقبة للوقوف على تفاصيل الواقعة، خصوصاً مع تمسك المواطن بأنه تعرض للاعتداء وأن ما بدر منه كان دفاعاً عن النفس.

وبحسب مصدر أمني، أحال رجال إدارة مباحث المطار المواطن إلى المخفر، وأرفقوا تقريراً تضمن اتهامه بالاعتداء بالضرب على رجلي مباحث أثناء محاولة توقيفه. وأوضح المصدر أن رجال مباحث المطار لاحظوا تردد المواطن على المطار بصورة شبه يومية، حيث كان ينتظر المسافرين ويسألهم عما إذا كانوا يرغبون في استئجار سيارة أجرة، ثم يصطحبهم إلى خارج

كاميرات مول تجاري تعجل بضبط مواطن سرق حافظة متسوق

عبدالله قنيس

تمكن رجال مباحث الشامية من إغلاق ملف قضية سرقة حافظة نقود من مواطن خلال تسوقه في أحد المولات التجارية الشهيرة بالعاصمة، بعدما أسهمت كاميرات المراقبة في تحديد هوية المتهم وضبطه. وقال مصدر أمني لـ«الأنباء» إن مواطناً تقدم ببلاغ إلى مخفر الشامية أقال فيه بأنه فوجئ أثناء تسوقه باختفاء حقيبة يد كان يضعها على عربة التسوق، وبيدأخلها حافظة نقود من إحدى الماركات الشهيرة، مؤكداً أنه لا يتهم أحداً بعينه.

وأضاف المصدر أن رجال المباحث، وبعد تسجيل قضية سرقة وإحالة ملفها إلى

ويعرض الواقعة على وكيل النائب العام أمر بتسجيل قضية سلب بالقوة، وطلب تحريات المباحث لكشف جميع المشاركين في الواقعة وملابساتها.

وفي محافظة الفروانية، أبلغ عامل هندي عن تعرضه للسلب من قبل شخصين أوغافا، وادعى أحدهما أنه من رجال الأمن، ثم طلبا بتفتيشه فيما تولى الآخر مراقبة المكان، وانتزعا منه مبلغ 450 ديناراً بالقوة، ثم غادرا المكان على متن مركبة لم يتمكن المبلغ من معرفة رقم لوحاتها.

وأكد المبلغ أن أحد زملائه كان موجودا في الموقع وشاهد الواقعة، مشيراً إلى أنه كان يستعد للسفر في اليوم التالي لعلاج زوجته.

ويعرض الواقعة على نيابة الفروانية، أمرت بتسجيل قضية سلب بالقوة، وطلب تحريات المباحث لكشف هوية المتهمين وضبطهم والوقوف على ملابسات الواقعة.